المشافي الخاصة ليست «سوبر ماركت» حتى يتم إعلان الأسعار فيها

مدير المنشآت الصحية: ترخيص ٤٠٣ مشافٍ خاصة منها ٢٥٢ تعمل فقط

إغلاق ٣ مشافٍ خاصة في دمشق وحلب ودرعا لارتكابها مخالفات.. وإنذار ٢٥ أخرى

محمود الصالح

كشف مدير المنشآت الصحية في وزارة الصحة إياد حماد أن عدد المشافي الخاصة والمرخصة في المناطق الآمنة ٤٠٣ مشاف يعمل منها الآن ٢٥٢ مشفى، وهذا العدد متغير بين يوم وآخر، موضحاً أنه يمكن أن يزداد عدد هذه المشافي من خلال دخول مشاف جديدة إلى الخدمة، وينقص من خلال خروج البعض الآخر من الخدمة بسبب إعادة التأهيل أو الإغلاق نتيجة عقوبات معينة تطبق بسبب مخالفات ارتكبتها تلك المشافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار حماد إلى أن هناك انتشاراً للمشافي الخاصة في جميع المحافظات باستثناء محافظة القنيطرة التي لا يوجد فيها أي مشفى خاص.

وأكد حماد أن المديرية تقوم بدور الإشراف والرقابة بالمعنى الإيجابي على المؤسسات الصحية في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال الدوائر التخصصية الموجودة في المديرية، موضحاً أنه يتم متابعة مشافي القطاع العام بكل ماله علاقة بجودة العمل ومؤشرات الأداء وتأمين احتياجات المؤسسات الصحية العامة، والإشراف على توفير الكوادر البشرية، والتنسيق مع المديريات المختصة لتوفير المستهلكات الطبية لهذه المؤسسات.

أما بالنسبة لدور المديرية في القطاع الصحي الخاص بين حماد أن المديرية تهتم بكل ما يتعلق بعمل هذه المؤسسات ابتداء من الترخيص وتعديله والإشراف على تطبيق هذه المؤسسات لالتزاماتها المحددة في الترخيص، وهذا الأمر ينطبق على المشافي الخاصة والمراكز الطبية الخاصة، ويتم الاستعانة في ذلك بشعب المنشآت الصحية الموجودة في مديريات الصحة في المحافظات للقيام بذلك من خلال القيام بجولات رقابة دورية على المنشآت الصحية الخاصة في كل محافظة، والتعرف على مدى التزام هذه المؤسسات بتنفيذ الشروط المرخصة وفقها، ورصد أي تقصير أو مخالفة ومعالجتها وفق الأنظمة والقوانين المحددة.

> ٩٥ بالمئة من الشكاوى يتم حلها بتنازل الشاكي وحصوله على الفرق بين التعرفة والمبلغ المدفوع

عقوبات

وعن العقوبات التي تتعرض لها المشافي الخاصة ذكر مدير المنشآت الصحية أنه تم خلال العام الماضي إغلاق ٣ مشاف في دمشق وحلب ودرعا نتيجة مخالفات ارتكبتها تلك المشافي، والبعض يكون الإغلاق إدارياً، مثل الإغلاق الذي حصل في ريف دمشق بسبب عدم الإبلاغ عن حالات الحوادث الواردة إلى المشفى.

وأضاف: إن هناك عقوبات غير الإغلاق وتكون عادة متسلسلة مثل التنبيه ومن ثم الإنذار في حال عدم الالتزام بالتنبيه، وبعدها الإغلاق، مؤكداً أنه بلغ عدد الإنذارات المسجلة بحق المؤسسات الصحية الخاصة ٢٥ إنذاراً خلال العام الماضي، مضيفة: لكن بكل الأحول لا يجوز أن تكون هناك عقوبتا إنذار في شهر واحد، لأنه يجب أن تكون العقوبة الثانية في الشهر نفسه هي الإغلاق، لأنه لا توجد غرامات على أي من مخالفات المشافي لعدم ورودها في القانون الناظم لعمل المؤسسات الصحية الخاصة.

وأشار إلى أن الإنذارات عادة توجه إلى المؤسسات الصحية نتيجة مخالفة لشروط الترخيص ومنها عدم وجود مدير فني للمؤسسة الصحية أو عدم تفعيل أحد الأقسام المرخصة أو إضافة أقسام للمشفى من دون ترخيص.

تعرفة

وعن مدى التزام المؤسسات الصحية الخاصة بتعرفة وزارة الصحة قال حماد: التعرفة الطبية حتى الآن هي الصادرة بالقرار ٧٩ ت لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته الذي حدد تعرفة الوحدات الطبية المقدمة في المشافي العامة والخاصة على حد سواء، ولكن هذه التعرفة لا تشمل المستهلكات الطبية التي تشكل أكثر من ٥٠ بالمئة من تكاليف العمل الطبي وتخضع تلك المستهلكات لفاتورة البائع، حيث يلزم المشفى بتقديم الفاتورة التي تم بموجبها شراء تلك المادة.

وفيما يتعلق بالخدمات الطبية الأخرى من غرف عمليات وأجور أطباء وأجور غرف إقامة بين أنها موحدة وتطبق عليها تعرفة وزارة الصحة المذكورة، مؤكداً أن أي شكوى ترد إلى المديرية أو مديريات الصحة في المحافظات تطبق عليها تعرفة وزارة الصحة وأكثر من ٩٥ بالمئة من هذه الشكاوى يتم حلها بالطرق الودية من خلال تنازل الشاكي عن الشكوى، وهذا عادة يتم بإعادة الفرق المالي للشاكي بين ما دفعه والتعرفة المحددة من وزارة الصحة، ومجرد تنازل الشاكي عن الشكوى لا يتم اتخاذ أي إجراء حيال المشفى أو المركز الطبي، لأنه لا يوجد في هذا الجانب شيء اسمه حق عام.

وعن حق المواطن في وجوب إعلان المؤسسات الصحية لأجور الخدمة بشكل واضح في كل مؤسسة، نفى حماد أن يكون ذلك وارداً في القانون، كذلك الأمر غير ممكن لأن هناك تفاصيل كثيرة في كل عمل طبي، وبالتالي غير ممكن الإعلان عنها جميعها وهي أمور فنية لا يفهمها المواطن، علماً أن تعرفة الوحدات الطبية موجودة في موقع وزارة الصحة، لأن المشفى ليس «سوبر ماركت» لتعلق الأسعار فيها، مضيفاً: لكن من حق كل مريض أن يفهم أدق التفاصيل عن تكاليف العمل الطبي من خلال طبيبه الذي يشرف عليه في المشفى الخاص.

ويرى حماد أنه حتى يتم ضبط هذه العملية يجب أن تكون هناك عدالة، فنحن نتحدث اليوم عن تعرفة وضعت عام ٢٠٠٤ وكان سعر الوحدة الطبية ٧٠٠ ليرة سورية، واليوم تضاعفت تكاليف مقدم الخدمة الطبية بشكل كبير جداً، مما أدى إلى حدوث فارق كبير بين التعرفة والتكاليف.

وعن مطابقة الفواتير التي تمنحها المشافي الخاصة للمرضى لتعرفة وزارة الصحة أشار إلى أن هذه التعرفة مضى عليها ٢٠ سنة ومن غير المنطقي اليوم تطبيق القرار ٧٩/ت، مشيراً إلى أنه لكن في حال تقديم شكوى نطبق تعرفة وزارة الصحة، مضيفاً: أما إذا كانت المخالفة تم ضبطها خلال الجولات فيتم توجيه إنذار للمشفى أو المؤسسة الصحية الخاصة.

مشتركو الأمبيرات في المدينة ١٢ ألفاً

رئيس مجلس عربين لـ«الوطن»: مستثمرو الأمبيرات قدموا أوراقهم للترخيص والمحافظة لم تبت بها بعد

عبد المنعم مسعود

أكد رئيس مجلس مدينة عربين راتب شحرور أن المجلس عمم على مستثمري الأمبيرات الأسعار التي حددتها المحافظة للكيلواط الساعي ولم يتقدم أحد بالشكوى حول تقاضي أسعار مخالفة للسعر الذي حددته المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين شحرور أن هناك كلاماً يتم تناقله حول عدم الالتزام بالتسعيرة وتقاضي أسعار تتراوح بين ٩ آلاف و٩٥٠٠ ليرة للكيلواط في حين أن السعر الرسمي هو ٨٥٢٥ ليرة وهو أقل بألفي ليرة من السعر الذي كانوا يتقاضونه قبل أن تحدد المحافظة تسعيرتها.

ووفقاً لشحرور فإن مستثمري الأمبيرات بالمدينة عددهم ستة مستثمرين تقدموا بالثبوتيات اللازمة للترخيص لكن حتى الآن لم يبت من المحافظة بهذه التراخيص، وبالتالي هم لا يستجرون أي مخصصات من مادة المازوت وأن عدد المشتركين تجاوز ١٢ ألفاً كاشفاً أن كمية الكهرباء الحكومية الواصلة للمدينة لا تتجاوز الساعتين في الأربع والعشرين ساعة.

وبين شحرور أن المدينة تعاني من مشكلة في الصرف الصحي بسبب الإنسدادات اليومية فالشبكة يتجاوز طولها ٤٠ كيلومتراً وما تم إصلاحه لا يتجاوز ٤ كلم وذلك إضافة للمعاناة بسبب سرقة أغطية الريغارات.

ووفقاً لرئيس مجلس المدينة فإن المدينة تعاني من مشكلة الأنفاق بانتظار تزويدنا بالخريطة الكاملة خلال الفترة القادمة، علماً أن الطول الكلي لها يصل لـ١٥ كلم وقد تم الكشف عن الأنفاق المنتشرة في الأراضي الزراعية، كاشفاً أن نهر «مديرة» يمر من تحته نفق ما أدى لوقوع أرضية النهر وبالتالي عدم وصول مياه النهر للمزارعين.

وأشار شحرور إلى أن عدد سكان المدينة تجاوز ٨٠ ألفاً يضاف له ١٥ ألفاً يومياً يتحركون بين المدينة ومحيطها، مبيناً أن عملية الإشغال كبيرة بالنسبة لأحياء المدينة فعقود الإيجار وصلت إلى ٨٠ عقداً منذ بداية العام.

وأكد شحرور أن عدد الورشات بين صغيرة وكبيرة تجاوزت ٣٠٠ ورشة يضاف لها المعامل الكبيرة المنتشرة في أطراف المدينة أو على الطرق المؤدية لها ما يستقطب عمالة كبيرة سواء من المدينة أو المناطق المحيطة بها.

وطالب رئيس البلدية بصيانة طريق عربين حرستا لأنه طريق حيوي للمدينة ويسهل الحركة بينها وبين حرستا ودوما ومحيطها.